



## بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة بنيويورك

أمام اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /109/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

يلقيه

المندوب الدائم

السفير إبراهيم عُلمي

Ambassador: Ibrahim Olabi

السيد الرئيس،

باعتبارها المرة الأولى التي تتناول فيها الجمهورية العربية السورية الكلمة تحت رئاستكم الموقّرة، يطيب لوفد بلادي أن يهنئكم على انتخابكم المستحق لرئاسة اللجنة السادسة، ويعرب عن ثقته في قدرتكم على إدارة أعمالها بنجاح. كما تؤكد سوريا استعدادها للتعاون البناء معكم ومع جميع الوفود لإنجاح عمل اللجنة.

ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين تمّ الادلاء بهما باسم المؤتمر الإسلامي وحركة عدم

الانحياز،

وتؤكد الجمهورية العربية السورية التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وفي مقدّمته تنظيم "داعش" الإرهابي، الذي لا يزال يشكّل تهديداً مباشراً للسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، نفذت القوات الحكومية السورية، بالتنسيق مع شركاء دوليين، وعلى رأسهم القوات الأمريكية، عدداً من العمليات النوعية ضد التنظيم، كان آخرها العملية المشتركة في منطقة الباب بمحافظة حلب، والتي استهدفت قيادات ميدانية بارزة في صفوفه. وتشدد سوريا على أن استمرارية التعاون الدولي في هذا المجال ينبغي أن تتم على أساس احترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها.

السيد الرئيس،

تود بلادي أن تذكّر بأن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت في عهد النظام البائد والإفلات من العقاب الذي رافقها، شكّلا أحد العوامل التي ساعدت في خلق بيئة خصبة للتطرف والعنف، بعد أن حُرم المواطنون من العدالة والمساءلة والفرص المتكافئة. وقد أدركت الحكومة السورية الجديدة أن مكافحة الإرهاب تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على الجانب الأمني والعسكري، بل تمتد إلى معالجة الأسباب البنيوية التي سمحت للتطرف بالنمو في المقام الأول، من خلال ترسيخ حكم القانون، وتحقيق العدالة، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

## السيد الرئيس،

تودّ بلادي أن تشير إلى أن الخطوات التي اتُخذت في الآونة الأخيرة لرفع جزء من التدابير الانفرادية المفروضة على الشعب السوري قد أسهمت بصورة ملموسة في التخفيف من المعاناة الإنسانية، وتحسين الأوضاع المعيشية، وتهيئة بيئة أكثر استقراراً للنشاط الاقتصادي. وقد انعكس ذلك إيجاباً على الجهود الوطنية الرامية إلى تجفيف منابع الإرهاب، والحدّ من استقطاب الفئات المهمّشة نحو الفكر المتطرف. وتأمّل الحكومة السورية أن تُستكمل هذه الخطوات برفع ما تبقى من الإجراءات غير المشروعة، بما يتيح تدفق الاستثمارات والمساعدات التنموية، ويدعم مسار التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، ويُسهّم في بناء اقتصاد وطني مستقر ومزدهر يوفر فرص العمل ويعزز الاستقرار والسلم المستدامين، إذ أن تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار المنتج هو السبيل الأجدى لترسيخ الأمن الإنساني والمجتمعي، وإزالة الأسباب البنيوية التي تغذي الأزمات والتطرّف.

## السيد الرئيس،

وفي سياق متصل، تودّ الجمهورية العربية السورية الإشارة إلى التعقيدات المتزايدة التي يشهدها الملف الأمني والإنساني المرتبط بمخيّم الهول في شمال شرق البلاد، حيث يُحتجز آلاف النساء والأطفال من عائلات عناصر تنظيم داعش، في ظروف غير إنسانية، وفي ظل غياب أي أفقٍ لحلٍّ فعليٍّ ومستدام. وتدعو بلادي الدول المعنية إلى الانخراط الإيجابي والبناء بقيادة الحكومة السورية في معالجة هذا الملف الحساس بجوانبه الإنسانية والقانونية والسياسية، بما يتسق مع القوانين الوطنية السارية في سورية ويحترم وحدتها وسيادتها وسلامة أراضيها.

## السيد الرئيس،

إن القضاء على الإرهاب يقتضي رؤية شاملة تعالج جذوره وليس فقط مظاهره، وذلك من خلال تمكين الدول المتأثرة من استعادة سيادتها على كامل أراضيها، وتفعيل التنمية، وبناء مؤسسات قوية قادرة على التصدي للفكر المتطرف. وفي هذا الإطار، تؤكد الجمهورية العربية

السورية جهوزيتها التامة لتنسيق الجهود وتبادل الخبرات مع الدول الأعضاء والمنظمات  
الأممية المختصة في مجال بناء القدرات، وتطوير الأطر التشريعية والمؤسسية ذات الصلة  
بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، على أساس من الشراكة المتكافئة والاحترام المتبادل.  
وتبقى سوريا ملتزمة بهذا النهج، وبالعمل البناء مع شركائها في المجتمع الدولي، في إطار  
احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ودون تسييس أو انتقائية.

وشكراً، السيد الرئيس.